



الوضع الإنساني في قطاع غزة

تشرين الأول/أكتوبر 2011

حقائق سريعة

- يصل عدد سكان غزة ما يقرب من 1.6 مليون نسمة، أكثر من 50 بالمائة منهم دون سن 18 عاماً.
- يعيش 38 بالمائة من سكان غزة تحت خط الفقر.
- 26 بالمائة من القوى العاملة في غزة، 38 بالمائة منهم من الشباب، عاطلون عن العمل.
- انخفض متوسط الرواتب بما يزيد عن 20 بالمائة خلال السنوات الستة الأخيرة.
- يعاني 54 بالمائة من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي وأكثر من 75 بالمائة منهم يعتمدون على المعونات الإنسانية.
- يُحظر الوصول إلى 35 بالمائة من أراضي غزة و 85 بالمائة من مياه الصيد كلياً وجزئياً بسبب القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي.
- 50-80 مليون لتر من مياه المجاري المعالجة جزئياً يتم ضخها في البحر يومياً.
- ما يزيد عن 90 بالمائة من المياه الجوفية في غزة غير صالحة للشرب.
- 85 بالمائة من مدارس غزة تعمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية.
- ما يقرب من ثلث الأدوية الحيوية نفذ مخزونها.
- منذ مطلع عام 2010 قتل 64 مدنياً فلسطينياً وأصيب 621 على يد القوات الإسرائيلية؛ وقد وقع ما يزيد عن 60 بالمائة من الإصابات في المناطق المُقيّد الوصول إليها. وقتل 60 مدنياً آخر وأصيب 137 في حوادث متصلة بالأنفاق

على الوكالات المُنفذة للمشاريع، بالإضافة إلى القدرة التشغيلية المحدودة في المعبر الوحيد المستخدم لنقل البضائع. كما أنّ الانقسام الفلسطيني الداخلي يعتبر عاملاً آخر يقوض جودة الخدمات الحيوية.

4. ما زال انعدام احترام القانون الدولي الإنساني يؤدي إلى وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين، وخصوصاً خلال تصعيد الاشتباكات المسلحة وخلال فرض القيود على الوصول إلى المناطق الحدودية.

5. يخاطر آلاف الأشخاص، وكثير منهم من الأطفال، بحياتهم بسبب عملهم في تهريب البضائع عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وغزة يومياً. وتعتبر صناعة الأنفاق المزدهرة نتيجة مباشرة للقيود المستمرة المفروضة على استيراد مواد البناء، وقلة فرص العمل، واحتياجات البناء الضخمة في غزة.

6. ما زال سكان قطاع غزة معزولين ومفصولين عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. يُحظر على جميع الفلسطينيين في غزة الدخول إلى الضفة الغربية، سواء عبر معبر إيريز أو عبر الأردن. وما زال عدد الأشخاص الذي يُسمح لهم بالعبور عبر معبر رفح محدوداً، إضافة إلى منع مئات الأشخاص من العبور أسبوعياً.

1. يعتبر حصار غزة (على الأرض وفي البحر) حرماناً من الحقوق الإنسانية الأساسية وهو مخالف للقانون الدولي ويصل إلى مستوى عقاب جماعي. فالحصار يفرض قيوداً صارمة على الاستيراد والتصدير، إضافة إلى تنقل المواطنين خارج غزة وإليها، والوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك. ولا يستطيع سكان غزة إعالة عائلاتهم إضافة إلى تدهور جودة البنى التحتية والخدمات الأساسية فيها.

2. بالرغم من التدابير التي اتخذت لتخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 ما زال الوضع الإنساني هشاً للغاية. وبالرغم من زيادة الوردات، إلا أنها ما زالت أقل بنسبة 40 بالمائة عن مستواها ما قبل عام 2007. وما زالت الصادرات مقيدة بصرامة وهي تقتصر على المنتجات الزراعية التي تُصدر إلى أوروبا، إضافة إلى أنّ المصالح التجارية في غزة لا يمكنها الوصول إلى أسواقها التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية. كما أنّ الوصول إلى الأراضي والبحر ما زال مقيداً بصرامة.

3. لم تصادق السلطات الإسرائيلية سوى على قلة من المشاريع التي تهدف إلى تحسين قطاع الإسكان والخدمات الحيوية في غزة وهي مشاريع تقدم بها المجتمع الدولي. ويعيق تنفيذ المشاريع المصادق عليها قلة التمويل التي تؤثر



تشرين الأول/أكتوبر 2011

